اقتباس: الموسوي. بتول. هـ. (٢٠٢٣). تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وأثرها على العراق. مجلة دراسات إقليمية. ١٧ (٥٧). ١٩٣-٢٢٠: https://doi.org/10.33899/regs.2023.179737

تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وأثرها على العراق

أ.م.د. بتول هليل جبير الموسوي

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

batol.h@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٣/١/٢٩ القبول: ٢٠٢٣/٥/٢٨ النشر: ٢٠٢٣/٧/١

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى تحليل الاحتمالات المرتبطة بالتطورات التي تشهدها أزمة ملف البرنامج النووي الإيراني ومدى تأثيرها على العراق، كونه الساحة الأكثر تأثرا وارتباطا بطبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية وجنوحها نحو التوافق أو الصراع، وخلصت الدراسة إلى أن التطورات قد تسير باتجاه أحد ثلاثة احتمالات، لكل منها تأثيرها المختلف على جميع المستويات، وتتأرجح هذه الاحتمالات بين بقاء الوضع القائم، أو التوصل إلى اتفاق نهائي شامل، وآخرها وأخطرها هو وصول المفاوضات إلى طريق مسدودة وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق، ومن دون أدنى شكّ أنّ الاتفاق ستكون له تأثيرات مباشرة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي، إذ يمكن لإحياء الاتفاق النووي أن يؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط وخصوصا العراق، إلى جانب خفض الضغوط عن إيران ورفد السوق بالنفط والغاز الإيرانيين مما ينعكس إيجابا على التعاطي الدولي مع الأزمة السوريّة، ومع تطورات الأوضاع في العراق باتجاه الدفع نحو الاستقرار، كذلك فإنه سيؤثر على توازنات القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما وتغيير خارطة التحالفات فيها، وعلى الأرجح فإن الاتفاق لن يعني بأي شكل من الأشكال تخلي كل من أمريكا أو إيران عن مصالحها ومناطق نفوذها في العراق بقدر ماهي عملية اتفاق على توزيع مناطق النفوذ فيه بما يشبه "سايكس بيكو جديد" يكون العراق محورها.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الإيراني؛ إيران؛ العراق، الولايات المتحدة.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: **Al-Moussawi. Batool. H. J. (2023), Development of The Iranian Nuclear Crisis and Its Impact on Iraq. *Regional Studies Journal*, Vol. 17, No. 57, 193-220**: **https://doi.org/10.33899/regs.2023.179737**

Developments of the Iranian Nuclear Crisis and its Impact on Iraq

Assist. Prof. Dr. Batool H. Jubair Al-Moussawi
Regional Studies Center/ University of Mosul
batol.h@uomosul.edu.iq

Received: 29/1/2023 **Accepted: 28/5/2023** **Published: 1/7/2023**

Abstract

The research aims to analyze the options related to the developments of the crisis of the Iranian nuclear program and the extent of its impact on Iraq, as it is the most affected arena linked to the nature of the US-Iranian relations and their tendency towards consensus or conflict. The study concluded that the developments may move towards one of three possibilities, each of which has a different impact on all levels. These possibilities fluctuate between maintaining the status quo or reaching a comprehensive and final agreement, and the last and most dangerous is that the negotiations have a dead end and the inability to reach an agreement. There is no doubt that the agreement will have direct effects at the local, regional, and international levels, as reviving the nuclear agreement can lead to the restoration of security and stability throughout the Middle East region, especially Iraq, in addition to reducing pressure on Iran and supplying the market with Iranian oil and gas, which will reflect positively on International dealing with the Syrian crisis, and with the developments of the situation in Iraq towards stability as well, will affect the balance of power in the Arab Gulf region and the Middle East in general and change the map of alliances therein. Most likely, the agreement will not mean in any way that America or Iran will give up its interests and areas of influence in Iraq, as much as it is a process of agreement on the distribution of areas of influence in it, like a "new Sykes-Picot" with Iraq as its center.

Keywords: Iranian nuclear file; Iran; Iraq, United States.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

شغل الصراع الأمريكي_ الإيراني اهتمام العالم لمدة ليست بالقصيرة، لما يتضمنه هذا الصراع من مخاطر كبيرة تصل إلى درجة تهديد السلم والأمن الدوليين بما تمتلكه القوتان من قدرات ومديات ومساحات تأثير كبيرة، خصوصا بعد أن تعدى الصراع مستوى الأدوات السلمية كالحرب الإعلامية والمقاطعة والصراع إلى مستوى الضربات العسكرية الانتقامية المباشرة واستهداف المصالح الحيوية عالميا لطرفي الصراع أو التهديد بها، وربما تكون أزمة الملف النووي الإيراني هي الشرارة المحركة لهذا الصراع على مدى أكثر من عقد، حتى وصف بكونه من الملفات الشائكة والأكثر تعقيدا، الأمر الذي دفع بجميع الأطراف المنضوية تحت هذا الملف للسعي وبجدية لإيجاد أرضيات مشتركة للتوافق والتوصل إلى اتفاق نهائي أو مرحلي لإنهاء هذا الملف، إلا أن تلك الجهود التي تكللت بالنجاح عند الإعلان عن اتفاق جنيف ٥+١ في تموز ٢٠١٥ خلال ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما، وبعد جهود مضنية ومفاوضات شاقة أجرتها أطراف الاتفاق، تم نسفها بقرار انسحاب انفرادي من الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في ٨ مايس ٢٠١٨، والذي عكس وجهة نظر حزبه الرافضة لذلك الاتفاق مما أعاد العالم لدائرة القلق من مخاطر استمرار إيران بتطوير برنامجها النووي وتحديد حركة وكالة الطاقة الذرية في التفتيش والمراقبة، وقد كان من أول أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة جو بايدن هو العودة لاتفاق جنيف واحد، أو الإتيان باتفاق نهائي جديد، وهذا ما ظهر بصورة واضحة من خلال الطاقم الحكومي الذي اختاره جو بايدن والذي ضم العديد من الشخصيات المعروفة بانغماسها سابقا في مفاوضات جنيف واحد؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على آخر تطورات هذا الملف ومحددات نجاحه أو فشله.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى استقصاء تطورات ومآلات المفاوضات الخاصة بالملف النووي الإيراني وتتبع مساراتها لتحديد أرجحية الصراع أم التوافق في ذلك الملف بما يحمله من تأثيرات خطيرة واسعة الطيف والتأثير على المستويين الدولي والإقليمي.

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهميته من خلال تحليله لموضوعة إثارة اهتمام الكثير من المحللين والباحثين لما تحمله من أبعاد خطيرة على المستوى الدولي والإقليمي وأثرها الكبير في التوازنات والتفاعلات القائمة والمستقبلية، فضلا عن تهديدها للأمن والسلم الدوليين.

مشكلة البحث: تتمثل المشكلة التي تحاول هذه الدراسة تتبعها باستقصاء تطورات المفاوضات حول الملف النووي الإيراني ومعرفة مدى تأثير تلك التطورات سلبا وإيجابا على العراق.

تساؤلات البحث: يجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

– ماهي المحددات التي تؤثر في التوصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي الإيراني؟ ما هو مستقبل العلاقات الأمريكية _الإيرانية في ظل غلبة عوامل الاتفاق أو الاختلاف؟

– ما هو تأثير التوصل إلى اتفاق نهائي أو عدمه سلبا وإيجابا على العراق؟

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على الفروض الآتية:

– أن استئناف العمل بالاتفاق النووي هو الخيار الوحيد أمام كل من أمريكا وحلفائها في الغرب من جهة ومن إيران من جهة أخرى.

– أن إيران ليست بالرقم السهل ولا بالفاعل الإقليمي الذي يخضع للتهديدات ومن ثَمَّ فإن العلاقات بين الدولتين تسير حتما باتجاه التوافق رغم تعدد ملامح ومقومات الصراع.

– أنّ الاتفاق ستكون له، من دون أدنى شكّ، تأثيرات مباشرة على التعاطي الدولي مع تطورات الاوضاع في العراق باتجاه الدفع نحو الاستقرار كذلك فانه سيؤثر على توازنات القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط عموما وتغيير خارطة التحالفات فيها.

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج التاريخي بحدود ضيقة لإلقاء نظرة تاريخية عن بدايات نشأة البرنامج النووي الإيراني، كما تمت الاستعانة بمنهج التحليل النظمي من خلال عملية تحليل المدخلات والمخرجات في تفاعلات الدولتين، فضلا عن الاستعانة بمنهج التحليلي الوصفي.

هيكلية البحث: يشتمل البحث على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول استعراض ملف البرنامج النووي الإيراني ومسارات التفاوض، وتضمن المحور الثاني مفاوضات إنعاش جنيف ١الدوافع والمحددات، فيما اختص المحور الثالث باستقصاء أثر العودة لاتفاق (جنيف ١) على العراق.

أولًا: ملف أزمة البرنامج النووي الإيراني ومسارات التفاوض

كانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التي تعاونت مع إيران في المجال النووي في عهد الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩)، فقد وقع الطرفان اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة لأغراض مدنية في الخامس من آذار ١٩٥٧، تم على أثرها نصب أول مفاعل نووي في إيران عام ١٩٦٠، تبعها توقيع إيران على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وحرص الشاه على ابتعاث العشرات من الباحثين الفنيين في مجال الطاقة النووية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية (جلود، ٢٠١١، ٢١١-٢١٢).

وقد كان عقد السبعينيات من القرن الماضي الانطلاقة الفعلية للبرنامج النووي الإيراني، إذ تم تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤، كذلك عقد عدة اتفاقيات مع بعض الشركات العالمية كشركة سيمنز الألمانية عام ١٩٧٩، وشركة فرامانوم الفرنسية (جلود، ٢٠١١، ١١٢).

على الرغم من أن علاقات إيران تدهورت بعد الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩، إلا أن التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية بقي مستمرا(**Nejad,2016, 3**). لكن الخلافات مع الشركات الأوربية تطورت فيما بعد، مما اضطر إيران إلى التوجه نحو كل من الاتحاد السوفيتي السابق والصين لتطوير برنامجها النووي وذلك في اطار سباق التسلح مع العراق نتيجة للحرب العراقية-الإيرانية وضرب الطائرات العراقية لمفاعل بوشهر النووي الإيراني (جلود، ٢٠١١، ٢١٣).

واستمر التعاون الإيراني– الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينيات لبناء المحطات النووية في إيران، وتكلل بتوقيع اتفاقية مع الشركة الحكومية الروسية عام ١٩٩٥ لبناء عدد من المفاعلات النووية في إيران.

وكان لدى الولايات المتحدة والغرب عموما شكوكا حول النوايا الإيرانية الحقيقية من إنشاء هذه المفاعلات حتى ثبتت مصداقية هذه الشكوك عندما كشف منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة عام ٢٠٠٢ عن وجود مفاعلات نووية إيرانية سرية في منطقة ناتانز وآراك وسط وجنوب إيراني. (النعيمي، ٢٠٢٠، ٤).

ومنذ عام ٢٠٠٣ أصبح البرنامج النووي الإيراني قضية دولية بين إيران والمجتمع الدولي، وازدادت الأزمة حدة أثر قرار إيران من خلال مجلس الشورى الإيراني في إيار ٢٠٠٥ إنتاج الوقود النووي، وإعلانها تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وإعلان نجاحها في امتلاك دورة الوقود النووي، ودخولها النادي النووي في العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٦، (كايل، ٢٠٠٧، ٧٩٦).

وانطلاقًا من الاعتقاد الأوروبي في تلك المدة بأن العقوبات والعزل ومحاولات تغيير النظام السياسي في إيران لن تساعد في إيقاف أو إنهاء الأزمة النووية الإيرانية وأن الدبلوماسية المدعومة بحزمة حوافز اقتصادية يمكنها أن تؤتي نتائج أفضل في حل الأزمة، فضلا على تصاعد المخاوف من احتمال تصاعد الأزمة الإيرانية إلى درجة التدخل العسكري الأمريكي في طهران بشكل يشبه ما تم في الحالة العراقية في آذار/ مارس ٢٠٠٣، قررت الدول الأوروبية الكبرى الثلاث، بريطانيا وفرنسا وألمانيا، التدخل الدبلوماسي بشكل سريع وحاسم في الأزمة النووية الإيرانية بهدف تجنب تكرار سيناريو مشابه في إيران للخلاف عبر الأطلنطي حول العراق فيما يتعلق بأفضل الأدوات للتعامل مع مصدر التهديد الإيراني. وبالرغم من صعوبة هذه المفاوضات، استطاعت الدول الأوروبية التوصل إلى اتفاقيتين عام ٢٠٠٨ وتمكنت الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن وألمانيا من في تبنى قرار دولي جديد، بالرقم ١٨٠٣ بموجبه علقت إيران عمليات تخصيب اليورانيوم، رافقها حزمة من الحوافز الاقتصادية، محمد مطاوع، السياسات الأمريكية– الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الإدراكات

والتفسيرات ،امجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةا جامعة القاهرة / المجلد الحادي والعشرون العدد الرابع/ اكتوبر ٢٠٢٠،ص١٥٢

•إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل أثر قرار إيران وقف المفاوضات مع الاتحاد الأوربي في آذار ٢٠٠٨ (كايل، ٢٠٠٧، ٧٩٦)

• ورغم جنوح إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما نحو الحوار مع إيران منذ وصوله للسلطة عام ٢٠٠٩، إلا أن سياسة العقوبات والضغط الاقتصادي بقيت هي الملمح الأساس في الاستراتيجية الأمريكية–الأوربية تجاه إيران ولم تتغير هذه السياسة حتى وصول الرئيس الإيراني المحسوب على الاصلاحيين إلى السلطة في أيلول عام ٢٠١٣ إذ شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية انفراجة بعد أكثر من ثلاثة عقود من العداء وبدأت تلوح في الأفق مقدمات تسوية سلمية للملف النووي الإيراني، وفي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، توصلت مجموعة ٥+١ وإيران إلى اتفاق تاريخي مؤقت لمدة ستة أشهر في جنيف فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، وتمثلت أهم بنود هذا الاتفاق في ما يأتي: (محمد مطاوع) ،المصدر السابق.

• التزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من ٥%، والتخلص من كمية اليورانيوم المخصبة بنسبة ٢٠%، ووقف أي تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم، وعدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب إلى نسبة ٣،٥%، وقف أي نشاط لمفاعل آراك ووقف أي تقدم في مجال تخصيب البلوتونيوم.

• الشفافية التامة في السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش المفاجئ واليومي لمنشآت إيران النووية، بما في ذلك مصانع أجهزة الطرد.

•التزام القوى الكبرى بتخفيف محدود ومؤقت وقابل للتغيير لنظام العقوبات مع الإبقاء على الهيكل الأساس لها كما هو خلال الستة أشهر، وعدم فرض أي عقوبات جديدة إذا التزمت إيران بما تم الاتفاق عليه خلال هذه المدة.

• تعليق العمل بعقوبات محددة مثل العقوبات على التعامل مع الذهب والمعادن وقطاع السيارات الإيراني وصادرات إيران البتروكيماوية بما يوفر لها ١،٥ مليار دولار من العائدات.

- السماح بإصلاح وإعادة تأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية.
- الإبقاء على مبيعات النفط الإيرانية عند مستوى يقل بنسبة ٦٠% عن مستواه لعام ٢٠١١ والسماح بتحويل ٤،٢ مليار دولار من عائدات المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها في الاتفاق.
- السماح بتحويل ٤٠٠ مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين فى الخارج مما يعطي الفرصة لإيران لتستفيد بنحو سبعة مليارات دولار مع بقاء القدر الأكبر من احتياطاتها الأجنبية والتي تقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار مقيدة بالعقوبات.
- استمرار فرض العقوبات على مبيعات الطاقة الإيرانية وعدم السماح بزيادة الصادرات.
- استمرار العقوبات على البنك المركزي الإيراني وعدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. Iran Nuclear Deal: Joint Plan of Action - Full Document, http://www.theguardian.com/world/interactive/2013/nov/24/iran-nuclear-dealjoint-plan-action, November 24, 2013, Access date 04-12-2013.

- أن ذلك الاتفاق كان مرحليا ومثل اختبارا لمدى موثوقية إيران ومصداقيتها في تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه أطراف الاتفاق، وكان ممهدا لاتفاق لوزان الإطاري في ٢ نيسان ٢٠١٥ ليمهد الطريق أمام دول التفاوض من أجل توقيع الاتفاق النهائي في تموز ٢٠١٥، لينهي مرحلة خلافات حادة استمرت أكثر من عشر سنوات بين أمريكا وإيران وباقي الدول الكبرى حول ذلك البرنامج، إذ تم الإعلان عن الاتفاق ١٤ تموز/ يوليو ٢٠١٥ بعد أن أبرمت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي +٣ في فيينا اتفاقاً[١] طويل الأجل بشأن ذلك الملف بعد عام ونصف من المفاوضات، وقد أيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الاتفاق من خلال القرار ٢٢٣١ الذي اعتُمد في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٥، في خطوة أولى لإنهاء مفاوضات طويلة استمرت لسنوات قبل هذا التاريخ بشأن هذا الملف وتسوية إحدى أفدح أزمات انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وأطولها والإسهام في إرساء السلام والاستقرار في المنطقة فضلا

عن ضمان الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني (الأمم المتحدة، ٢٠١٥).

أثار توقيع خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) جدلاً هائلاً بين مسؤولي السياسة الخارجية، ومجتمع الاستخبارات، والخبراء الأكاديميين، وجمهور المثقفين، فهناك من عدَّ خطة العمل الشاملة المشتركة بمثابة تراجع خطير عن طموح إيران النووي، على الجانب الآخر، توقع آخرون قرار النظام بتوقيع الصفقة كجزء من استراتيجيته لخداع المجتمع الدولي لتخفيف العقوبات إلى مستويات يمكن إدارتها ثم الاستمرار في أنشطته غير المشروعة في التسلح النووي (Rezaei, 2018, 169).

أعطى الاتفاق شعورا بالارتياح لجميع الأطراف الموقعة عليه، بما يبدو أن لا خاسر فيه، ففيما عدَّ باراك أوباما في أول خطاب له عقب إبرام الاتفاق، أن ما حدث هو أعظم ما حققه خلال رئاسته، نقلت وسائل الإعلام عن جواد ظريف قوله خلال اجتماع علماء في طهران، أنه قد "تم الحفاظ على بنية البرنامج النووي الإيراني خلال المفاوضات وتفكيك بنية العقوبات، مؤكدا أن الاتفاق ينص على حق إيران في تخصيب اليورانيوم على أراضيها، الذي هو في صلب قلق الغربيين، حتى وإن لم يظهر في النص كما تؤكد الولايات المتحدة (الأيام، د.ت).

وسرعان ما حصدت إيران الثمار، فقد أفرجت واشنطن بعد يوم واحد من الاتفاق، عن ٨ مليارات دولار من أرصدة طهران المجمّدة، كما أن "الاتفاق فتح طريق التعاون الاقتصادي بين إيران والعالم والذي كان مغلقاً بسبب العقوبات المصرفية، كما أنه فتح الطريق أمام إيران (المال، د.ت).

وعقب إعلان هذا الاتفاق مباشرة ارتفعت العملة الإيرانية بأكثر من ٣% مقابل الدولار الأمريكي، كما أن سعر صرف الريال الإيراني بلغ نحو ٢٩ ألفا للدولار في السوق الحرة بطهران، مقارنة بـ٣٠ ألفا قبل الاتفاق الأمر الذي أتاح لإيران الاستخدام المؤقت والمشروط لأرصدة مجمدة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، فضلًا عن الحصول على ١.٥ مليار دولار من إيرادات تجارة الذهب والمعادن النفيسة، وإذن بتحويل أكثر من ٤ مليارات دولار من إيرادات تصدير النفط عبر الحدود، كما

انخفض سعر الذهب عقب التوصل للاتفاق المذكور، بأكثر من ١% بفعل ارتفاع الأسهم والدولار الأمريكي، ووصل سعر الذهب إلى ١٢٢٩.٤٤ دولار للأونصة، وهو أقل مستوى منذ أوائل تموز ٢٠١٤، كما هبط سعر الفضة بنسبة ١.٣% إلى ١٩.٦ دولار للأونصة (RT، د.ت).

من هنا يبدو فعلا أن إيران أفادت كثيرا من الاتفاق، وأنها حققت نصرا دبلوماسيا كبيرا ضمن صفقة رابحة، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل حول جدوى ذلك الاتفاق بالنسبة لأمريكا، فالخيار الدبلوماسي في التعامل مع الملف النووي الايراني لم يكن سهل القبول بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى ما يبدو فإن هذا الاتفاق، كان هو الخيار الوحيد أمام أمريكا وحلفائها في الغرب في ذلك الوقت وذلك للعديد من الأسباب منها:

-أن الولايات المتحدة غير قادرة على التورط بأي مغامرات عسكرية لأسباب معنوية ومادية، فهزيمتها وخسائرها الكبيرة في العراق وفي أفغانستان بدأت تزعزع ثقة الأمريكيين بقوتهم العسكرية مما أوصلها إلى قناعة بأن الحلول العسكرية وسياسة الاستقواء ليست هي الخيار الأمثل لتحقيق المصالح العليا لأمريكا.

- كان للازمة السورية _الامريكية والتهديد المباشر بتوجيه ضربة عسكرية مباشرة لايران وعدم حصول الولايات المتحدة على الدعم الدولي الذي يسفر عن توجيه تلك الضربة أثره في هذا التحول كونه وضع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية موضع تشكيك.

- من جانب آخر حاولت أمريكا تهدئة المواقف قدر الإمكان لتتفرغ لإنقاذ اقتصادها المتضرر جراء الأزمات التي عاشها في السنوات الأخيرة والناتج عن مغامراتها الخارجية، وهذا ما دفع أوباما للتوجه نحو جنوب شرق آسيا من خلال طرحه لمشروع اتفاقية أسيا – المحيط الهادئ، الذي يرتكز على مفهوم اقتصادي يربط بين اقتصاديات العالم مع بعضها لتقليل ضغط خسائر أمريكا أو الغرب، وهذا التوجه يوضح أولوية إنعاش الاقتصاد بالنسبة لأمريكا في الوقت الحاضر.

- أن إيران ليست بالرقم السهل، ولا بالفاعل الاقليمي الذي يخضع للتهديدات؛ لذا فإن الصدام المباشر أو إمكانية توجيه ضربة عسكرية لإيران هو بحكم المستحيل،

خصوصا وهو يعني التضحية باستقرار منطقة الشرق الأوسط برمتها بما، يتضمنه من نتائج كارثية على جميع المستويات، وبهذا فقد كان الخيار الدبلوماسي هو الوسيلة الوحيدة لحفظ ماء وجه الولايات المتحدة الأمريكية وإخفاء عجزها عن توجيه تلك الضربة.

إن تلك الجهود التي أوصلت للاتفاق وتلك المنجزات التي حققتها إيران جراءه تم إلغاؤها بقرار انسحاب انفرادي من الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في ٨ ايار ٢٠١٨ وهو ما عكس وجهة نظر حزبه الرافضة لذلك الاتفاق كما ذكرنا آنفا، مما أعاد إشعال فتيل الأزمة مجددا ودق ناقوس خطر المواجهة الشاملة والعودة إلى سياسة المحاور والتحالفات، وقال ترامب في كلمة ألقاها من البيت الأبيض حينها: "أعلن اليوم أن الولايات المتحدة تنسحب من الاتفاق النووي الإيراني" واصفا إياه بالـ"كارثي" (France 24، د.ت)، مما أعاد إلى الواجهة احتمالات المواجهة مجددا بين الفريقين وما يتضمنه هذا الأمر من مخاطر تهدد الأمن والسلم الدوليين.

تجلت آثار وخطورة الانسحاب الأمريكي المنفرد في كونه أعطى فرصة كبيرة لإيران بتوسيع نشاطها النووي، إذ إن انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من الاتفاق لم يؤدِّ إلى إعادة فرض الجزاءات الأممية التي كانت قد رُفعت تطبيقًا للقرار ٢٢٣١، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت تفعيل آلية "الزناد" (snapback) في آب ٢٠٢٠؛ لكن محاولتها باءت بالفشل بسبب انسحابها من الاتفاق (الدبلوماسية الفرنسية، ٢٠٢٢).

ومنذ الأول من تموز ٢٠١٩ بدأت إيران بتجاوز الحدَّ المسموح به لمخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب ومعدل التخصيب المسموح به بموجب الاتفاق على حد سواء، وتمكنت من النفاذ من القيود المفروضة عليها في ما يخص أنشطة البحث والتطوير، كما أنها استأنفت أنشطة التخصيب في منشأة فوردو، قبل أن تتخلى عن العنصر التشغيلي الأخير للقيود اعتبارًا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وفقا لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأصبحت إيران تخزّن اليورانيوم المخصّب حتى نسبة ٦٠ %، وباشرت أيضًا إنتاج فلز اليورانيوم، وتركيب أجهزة متقدمة للطرد المركزي

لتسريع الإنتاج مما يمثّل مرحلة مهمة في احتمالية تصنيع الأسلحة النووية، في نفس الوقت الذي قلّصت فيه إيران إمكانية معاينة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مخزونها اعتبارًا من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١، من خلال الكفّ عن تطبيق تدابير التحقق والمتابعة المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة والبروتوكول الإضافي التابع لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة (الدبلوماسية الفرنسية، ٢٠٢٢).

ثانيا: مفاوضات إنعاش جنيف ١ الدوافع والمحددات

بنهاية ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أثر فشله في الحصول على ولاية ثانية وعودة الديمقراطيين المعروفين بتأييدهم لاتفاق جنيف، كان من أول أولويات الحكومة الجديدة برئاسة جو بايدن هو العودة لاتفاق جنيف واحد أو الإتيان باتفاق نهائي جديد، الأمر الذي ظهر بصورة واضحة من خلال الطاقم الحكومي الذي اختاره الرئيس جو بايدن والذي ضم العديد من الشخصيات المعروفة بانغماسها سابقا في مفاوضات جنيف واحد فأربعة منهم كان لهم دور أساس في المفاوضات التي أدَّت إلى إبرام الاتفاق النووي عام ٢٠١٥، وهم أنتوني بلينكن وزير الخارجية، و جيك ساليفان مستشار الرئيس للأمن القومي، ووليام بيرنز رئيس وكالة المخابرات المركزية، وبريت ماكجورك مبعوث الرئيس الخاص للشرق الأوسط.

وبالنسبة للأخير فقد عمل أيضاً نائباً لمساعد وزير الخارجية لشؤون العراق وإيران، وخلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٦، قاد مباحثات سرية مع السلطات الإيرانية للإفراج عن أربعة أمريكيين مسجونين في طهران، فضلا عن كونه يتحدث اللغتين العربية والفارسية (هلال، د.ت)، مما عكس إدراك الديمقراطيين لأهمية العودة للاتفاق خصوصا بعدما تجلت آثار وخطورة الانسحاب الأمريكي المنفرد في كونه أعطى فرصة كبيرة لإيران بتوسيع نشاطها النووي، مما أعاد ملف المفاوضات إلى الطاولة مجددا، ليبدأ الطرفان طرح شروط جديدة للتفاوض حول هذا الملف وبأقل الخسائر الممكنة، فهل يتمكن الطرفان من تحقيق هذا الهدف، سيما وأن الاتفاق الأول كان قد تم بجهود استثنائية أقل ما يمكن أن توصف به أنها صعبة إن لم تكن أقرب إلى المستحيلة بسبب تعنت الطرفان وتفاوضهما من موقف القوة.

للوهلة الأولى بدا أن كلا الطرفين الإيراني والأميركي راغبان بإحياء الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥، أو التوصل إلى اتفاق جديد، فواشنطن ترغب بعودة طهران إلى سلطة وكالة الطاقة الذرية في التفتيش والمراقبة ومراقبة أنشطتها النووية، وإيران هي الأخرى ترغب بالتخلص من القيود والعقوبات المفروضة عليها من المجتمع الدولي لتبدأ بالانفتاح الاقتصادي وتنويع مصادرها.

لذا بدأت إيران والقوى الدولية الكبرى بعقد سلسلة جولات من المفاوضات في فينا بهدف التوصل إلى اتفاق لإحياء الاتفاق النووي أو ما يعرف بـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" (JCPOA)، واستُهلّت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٢١ المفاوضات رسميا بشأن امتثال الولايات المتحدة الأمريكية مجددًا لخطة العمل الشاملة المشتركة على وجه السرعة، وتنفيذ إيران التزاماتها النووية بموجب هذا الاتفاق على نحو تام وكامل. وجرت المفاوضات بين الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة ومع الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير مباشرة، بإشراف الدائرة الأوروبية للأنشطة الخارجية، وعُلّقت المفاوضات مؤقّتًا بين ٢٠ حزيران/يونيو و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ بانتظار تبوء الإدارة الإيرانية الجديدة الحكم بعد انتخاب الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي، واستؤنفت المفاوضات في فيينا بلا انقطاع تقريبًا منذ ذلك التاريخ (الدبلوماسية الفرنسية، ٢٠٢٢).

وعلى الرغم من إعلان الأطراف المشاركة عن تحقيق تقدم في الجولة الثامنة والأخيرة من المفاوضات في بداية شباط ٢٠٢٢م ، إلا أنها لم تتوج باتفاق يعيد الولايات المتحدة إلى الاتفاق ويعيد إيران إلى تنفيذ الالتزامات التي ينص عليها الاتفاق في مقابل رفع العقوبات عنها، واختتمت بتلويح واشنطن باللجوء إلى "الخيار العسكري" بصراحة ولأول مرة إذا فشلت المفاوضات، فضلًا عن تصعيد إسرائيل نبرة تهديداتها بشكل لافت، مع الادعاء بوجود خطط جاهزة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية (العكلة، د.ت)، مما يدفعنا للتساؤل عن العوامل التي دفعت المفاوضات بعيدا عن مسارها الطبيعي والتي يمكن إيجازها ببعض النقاط الرئيسة منها:

–المواقف والقرارات التي اتَّخذتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أيامها الأخيرة، لجعل مهمة الرئيس جو بايدن في تغيير السياسة تجاه إيران أكثر صعوبة، وكان منها القرار في ٥ كانون الثاني٢٠٢١ بفرض عقوبات على ١٢ شركة إيرانية لإنتاج الصُلب، وشركة صينية تُصدِّر مواد كربونية تستخدم في صناعته، وثلاث شركات تقوم بتسويق منتجات الصُلب في الخارج (العربية، د.ت). ومنها الاتهامات التي وجَّهها وزير الخارجية السابق مايك بومبيو يوم ١٢ كانون الثاني ٢٠٢١ بأن إيران أصبحت المقر الرئيس لتنظيم القاعدة متخطية في ذلك أفغانستان وباكستان، وأن التنظيم يعمل تحت حماية نظامها، وفي اليوم التالي فرضت وزارة الخزانة عقوبات على بعض المؤسسات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الحاكم والتي تُعرف باسم "البنياد"، ومنها العقوبات التي أعلنتها وزارة الخارجية في ١٥ كانون الثاني ٢٠٢١ على هيئات التصنيع العسكري البحري والجوي الإيرانية (هلال، د.ت).

–عدم قدرة إدارة الرئيس جو بايدن على تلبية متطلبات إيران الأساسية المعنية برفع الحرس الثوري من قائمة واشنطن للمنظمات الإرهابية، لإدراكه بأن مثل هذا القرار يتسبب لواشنطن بخسارة حلفائها في منطقة الخليج العربي، ويثير حفيظة اسرائيل المعارضة أساسا لأي اتفاق حالي أو مستقبلي مع إيران، بالمقابل فإن موضوع شطب الحرس الثوري الإيراني من قائمة الإرهاب الأميركية يندرج في إطار المطالب الإيرانية برفع كامل العقوبات الأميركية؛ لأن المنظمة العسكرية الإيرانية تؤدي دورا بارزا في الاقتصاد الوطني، مثل الإنتاج والصادرات والواردات.

–عدم القدرة على توفير ضمانات لإيران يؤمنها ضد أي انسحاب مستقبلي من الاتفاق في فعل مشابه لما قام به الرئيس السابق دونالد ترامب عام ٢٠١٨.

–الموقف الروسي المتمثل بالمطالبة بعدم خضوع تجارتها مع إيران للعقوبات الجديدة المفروضة عليها بسبب غزوها لأوكرانيا، على أن يكون ذلك في صورة ضمان تقدمه الولايات المتحدة بهذا الشأن.

–موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي استنكرت في تقريرها الفصلي الأخير منتصف أيار ٢٠٢١ عدم حصولها على "إجابات مرضية" من إيران عن آثار اليورانيوم المخصب التي عثر عليها في ٣ مواقع غير معلنة، وهي مريوان (غرب)

وفارامين وتورقوز آباد في محافظة طهران، مؤكدة أن مخزون اليورانيوم المخصب لدى إيران قد تجاوز الحد المسموح به (٢٠٢.٨ كيلو غرام) بموجب الاتفاق النووي المبرم عام ٢٠١٥ بين طهران والمجموعة السداسية، بأكثر من ١٨ مرة، ووفقا لتقديرات الوكالة منتصف مايو/أيار، فإن طهران زادت إجمالي احتياطها إلى ٣٨٠٩.٣ كيلوغرامات، مقابل ٣١٩٧.١ كيلوغراما في فبراير/شباط الماضي، كما ازداد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠% بمقدار ٩.٩ كيلوغرامات؛ ليرتفع من ٣٣.٢ إلى ٤٣.١ كيلوغراما (الجزيرة نت، د.ت-أ). قابله موقف طهران التي تريد إغلاق القضية المتعلقة بآثار اليورانيوم التي عُثر عليها في تلك المواقع فيما ترى القوى الغربية أن هذه قضية منفصلة عن الاتفاق الذي ليست الوكالة الدولية للطاقة الذرية طرفاً فيه.

– التصعيد الإسرائيلي المتمثل بالتهديد بتوجيه ضربة عسكرية لأهداف نووية في إيران واستهداف العديد من المواقع والعلماء الإيرانيين.

– الاتحاد الأوروبي هو الآخر كان لديه تحفظاته، فهو يناقش مع إيران مخاوفه التي تذهب الى أبعد من قضية البرنامج النووي، مثل حقوق الإنسان وأنشطة إيران الإقليمية، في الوقت الذي تصر فيه إيران على أنها لن تتفاوض على ملفات جانبية، مثل برنامجها الصاروخي وسياستها الخارجية في المنطقة.

– إن التوصل لاتفاق يتطلب تقديم تنازلات كبيرة من جميع الأطراف، إلا أن إيران لم تعد قادرة على تقديم المزيد من التنازلات للتوصل إلى الاتفاق النووي وفق قانون "الإجراء الإستراتيجي لإلغاء العقوبات" الذي أقره البرلمان الإيراني أواخر تشرين الثاني ٢٠٢٠، فضلا عن أن الظروف في إيران اليوم أصبحت مختلفة تماما عن تلك التي كانت في عام ٢٠١٥، عندما كانت الحكومة الإصلاحية في ذلك الوقت على استعداد لتقديم تنازلات مع الغرب، من ناحية أخرى، فإن الحكومة الحالية معادية للغرب بشكل كبير.

– أما بالنسبة لأمريكا فبعد أن فاز الجمهوريون بالأغلبية في مجلس النواب بعد انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية، أصبح من الصعب على

إدارة بايدن تقديم المزيد من التنازلات لإيران"، "في هذا الصدد، لم يعد الغرب ببساطة لديه أي ثقة في أن الحكومة الإيرانية الحالية تريد بالفعل إبرام اتفاق".

وأخيرا جاءت الحرب الروسية الأوكرانية لتكون بمثابة إعلان رسمي لنهاية المباحثات، فبعد أسبوعين من بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، توقفت مباحثات فيينا المعنية بإحياء العمل بالاتفاق النووي أو ما يعرف "خطة العمل الشاملة المشتركة"، ولم يتم العودة للمسار التفاوضي منذ ١١ مارس/آذار ٢٠٢٢ ،رغم أن النص النهائي للاتفاق "كان جاهزا ومطروحا على الطاولة" وفق منسق السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي جوزيف بوريل (MD EAST News، د.ت)، فاستمرت إيران في رفع معدلات تخصيب اليورانيوم واستخدامه ورقة تضغط بها على الولايات المتحدة، وبدا جليا من خلال استقراء ساحة التفاعلات الدولية تلاشي الرغبة والمصلحة الحقيقية لأغلب أطراف الاتفاق في العودة للاتفاق كتأثير مباشر للحرب.

بالنسبة للولايات المتحدة ورغم احتياجها الكبير للنفط الإيراني لسد النقص الحاصل في الإمدادات النفطية بالنظر إلى خفض أوبك إنتاجها بمقدار ٢ مليون برميل يومياً، والتي قد تستفيد من مليون إلى مليون ونصف برميل من النفط الإيراني الذي يجد طريقه بعد ذلك إلى السوق العالمية، إلا أن التركيز تغير داخل واشنطن، فبدلا من الاهتمام بملف التفاوض مع إيران أصبح الاهتمام منصبا على أوكرانيا.

كذلك يبدو أن أمريكا لا تريد أن تتفاوض من موقف الضعف سيما وأن إيران أصبحت الآن تمتلك العديد من أوراق الضغط وتتفاوض من موقع قوة، وقال المبعوث الأمريكي الخاص المعني بالمحادثات النووية مع إيران، روبرت مالي مؤخراً، في الوقت الحالي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في محاولة إحياء الاتفاق النووي مع إيران، وقال مالي إنه" مع ترك الباب مفتوحا للمفاوضات، فإن الإدارة الأمريكية ستركز الآن على سياسة العقوبات والضغط، "مما يبدو أنه يشير إلى سياسة تأجيج الداخل الإيراني والتي أكدها الرئيس الأمريكي جو بايدن في خطاب له بقوله "سنحرر إيران قريبا "، تلك الجملة التي ردت عليها الخارجية الإيرانية على لسان وزير خارجيتها أمير اللهيان باستهزاء "يبدو أنك لا تعلم بأن إيران تحررت منذ عام ١٩٧٩"

مما أعادنا لمرحلة الحرب الكلامية كمؤشر إلى التوتر والتصعيد في العلاقات بين الطرفين.

– كما دفعت الحرب الروسية على أوكرانيا اهتمام موسكو بعيدا عن رغبتها التقليدية في إعادة العمل بالاتفاق النووي، إذ أصبح لديها الآن قلق فقط بشأن أوكرانيا، إذ فاجأت روسيا بقية الأطراف بالمطالبة بعدم خضوع تجارتها مع إيران للعقوبات الجديدة المفروضة عليها بسبب غزوها لأوكرانيا، على أن يكون ذلك في صورة ضمان تقدمه الولايات المتحدة بهذا الشأن.

–أما بالنسبة للصين فقد أعلنت هي الأخرى أنها تواصل استيراد النفط الخام الإيراني، وهو ما يدفع بعض المعلقين الأميركيين للخوف من أن توفر الصين لإيران طريقا للهروب الاقتصادي إذا انهارت المحادثات النووية.

–أما بالنسبة لإيران وهي الطرف الرئيس في الاتفاق، فيبدو أنها أدركت أن العواصم الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أكثر حاجة للتوصل إلى اتفاق، ورغم أنها قد اعتادت على العيش من دون الاتفاق النووي واكتسبت تجارب قيمة جدا إلا أنها ما زالت متحمسة لإنقاذ الاتفاق؛ لكن يبدو أنها تسعى لكسب الوقت لتطوير برنامجها وإيصاله لمراحل أعلى.

يظهر كذلك أن روسيا والصين بل وحتى دول الاتحاد الأوربي هي الأخرى غير مستعدة للتخلي عن مصالحها التجارية مع إيران، فمجموعة الدول الأوروبية الثلاث التي تضمّ فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا استمرّت في التقيّد بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت منها، واستمرّت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بتعليق جميع جزاءاتها الأوروبية التي كانت قد رُفعت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ عملًا بالاتفاق، وباشرت أيضًا بذل جهود إضافية للمحافظة على خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال إنشاء آلية "إنستكس"[٢] الخاصة الرامية إلى تيسير المعاملات التجارية بين الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية وإيران في القطاعات الأكثر أهمية للإيرانيين، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (MD EAST News، د.ت).

كل تلك المعطيات وفرت لإيران فسحة كبيرة للتملص من القيود والعقوبات المفروضة عليها، خصوصا في ظل التعاون الحالي بين روسيا وإيران وتصدير شحنات تصنيع طائرات بدون طيار إلى روسيا (الدبلوماسية الفرنسية، ٢٠٢٢)، كذلك المساعدات المالية التي قدمتها روسيا مؤخرا لإيران بصيغة قروض وفقا لإعلان وزير الطاقة الإيراني رضا أردكانيان في الأول من آذار ٢٠٢١عن تسلم خطاب ضمان لقرض روسي بـ١.٢ مليار يورو لبناء محطة «سيريك» الكهربائية جنوبي البلاد (الحرة ترجمات، د.ت).

فضلا على سعي الطرفين لتخفيف آثار الحظر على مبادلاتهما المالية من خلال ربط إيران وروسيا أنظمتهما المصرفية ردا على فصلهما عن شبكة "سويفت" المالية العالمية للتحويلات المصرفية، وللتخلص من نظام الرقابة الأميركي على المبادلات المالية (آلحائي، د.ت)، الأمر الذي أثر إلى حد ما في تغيير مسار المحادثات بشأن الاتفاق.

ثالثا: أثر العودة للاتفاق حول ملف البرنامج النووي الإيراني على العراق

عند البحث في أثر الاتفاق حول ملف البرنامج النووي الإيراني على العراق تقف أمامنا ثلاثة احتمالات لكل منها تأثيرها المختلف على جميع المستويات، وتتأرجح هذه الاحتمالات بين بقاء الوضع القائم أو التوصل إلى اتفاق نهائي شامل وآخرها وأخطرها هو وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وعدم القدرة على التوصل إلى اتفاق.

إن بقاء الوضع القائم يعني استمرار الشد والجذب بين الفريقين وما يحمله هذا الأمر من استمرار حالة القلق وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي في العراق نتيجة لبقاء العراق ساحة للتنافس والصراع بين الفريقين للحصول على أكبر المنافع وضمان المصالح على حساب استقرار العراق وتطوره، مما يؤدي إلى خروجه من ساحة التفاعلات الدولية والإقليمية وساحة التأثير في تلك التفاعلات.

أما بالنسبة للخيار الثاني فمن دون أدنى شكّ أنّ الاتفاق ستكون له تأثيرات مباشرة على المستويين المحلي والإقليمي والدولي، إذ يمكن لإحياء الاتفاق النووي أن

يؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في عموم منطقة الشرق الأوسط وخصوصا العراق، إلى جانب خفض الضغوط عن إيران ورفد السوق بالنفط والغاز الإيرانيين مما ينعكس إيجابا على التعاطي الدولي مع الأزمة السوريّة، ومع تطورات الأوضاع في العراق باتجاه الدفع نحو الاستقرار كذلك فإنه سيؤثر على توازنات القوى في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموما وتغيير خارطة التحالفات فيها، ومما لا يمكن استبعاده هو الدور الكبير الذي يمكن أن تضطلع به إيران مستقبلا على صعيد التوازنات الدولية والإقليمية في ظل انتهاء الخصومة مع الولايات المتحدة واحتمال تطور العلاقات إلى مستوى التعاون وحتى الشراكة لتصبح إيران حاملا للميزان في منطقة الشرق الأوسط عموما لتقف بالتوازي مع إسرائيل وبقية الدول الصاعدة في المنطقة.

أما أكثر الاحتمالات خطورة وكلفة فهو وصول المفاوضات حول الاتفاق النووي إلى نقطة اللاعودة واتخاذ طهران خطوات نووية متقدمة ردا على ذلك، وفي هذه الحالة يمكن للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي "فرض مزيد من العقوبات ودعم التخريب الإسرائيلي السري للمنشآت النووية الإيرانية ودعم التحالف الناشئ ضد إيران من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل" بل حتى قيام إسرائيل بضربة عسكرية مباشرة تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، وهذا يعني عودة التوتر والأزمات إلى المنطقة.

إن أي سلوك تصعيدي ضد إيران من شأنه أن ينعكس سلبا على جميع الساحات السياسية والميدانية التي يكون فيها للطرفين وجود مؤثر، ومن أبرزها العراق، وخطورة صدام هاتين القوتين يكمن في مستوى الحضور المباشر لكل منهما على الساحة العراقية، فخلال المعارك ضد تنظيم (داعش)، كان لإيران ما بين خمسة آلاف إلى ستة آلاف جندي في العراق، ورغم حرص طهران ووسائل إعلامها الرسمية على تأكيد أن مقاتليها في العراق هم بصفة مستشارين لتقديم المساعدة الفنية واللوجستية، وليس للمشاركة في العمليات القتالية؛ لكن طهران عادت لتلمّح حينها إلى دور "قتالي"

لقواتها حينما أكدت أنها خسرت في العراق وسوريا نحو ٢١٠٠ قتيل "دفاعًا عن المقدسات بينهم قادة كبار (مكي، د.ت).

بالمقابل منذ تولي الرئيس ترامب منصبه، تزايدت أعداد القوات الأمريكية في البلدان الثلاثة التي تشارك فيها الولايات المتحدة بشكل كبير في القتال –سوريا والعراق وأفغانستان، وأكدت إحصائيات أوردها مركز المعلومات التابع للبنتاغون إلى أن الولايات المتحدة رفعت عدد قواتها في كل من أفغانستان قبل انسحابها المفاجئ منها في ٣١ آب٢٠٢١ وسوريا والعراق من ١٨ ألفًا إلى نحو ٢٦ ألف جندي فبينما كان عديد القوات في العراق٦,٨١٢ في ديسمبر ٢٠١٦ ارتفع إلى ٨,٨٩٢ في ديسمبر ٢٠١٧ وبنسبة زيادة مقدارها ٢,٠٨٠ (Myre, n.d)

ومن بين هذا العدد ١٢٠٠ جندي "مارينز"، والباقون مستشارون ومدربون وضباط رصد، وتحليل معلومات، وفنيون يضاف إليهم متعاقدو شركات أمنية ومقاولون، بعد أن كانت قد سحبت كامل قواتها التي كانت بلغت نحو ١٧٠ ألف جندي في نهاية العام ٢٠١١ تنفيذًا لاتفاق مع الحكومة في بغداد (مكي، د.ت)؛ لكنها عادت لتدعم الحكومة العراقية في الحرب ضد التنظيم بالضربات الجوية بشكل خاص، وتولت ذلك بكثافة ونفذت نحو ٢٥ ألف ضربة جوية، وأرسلت قوة عسكرية محدودة مع بدء المعارك وصلت حسب تقديرات البنتاغون إلى نحو ٥٢٠٠ جندي مع نهاية العام ٢٠١٧ (المختار، د.ت).

وبغضِّ النظر عن طبيعة مشاركتهم في العمليات القتالية أو أدوارهم العسكرية في العراق، فإن الأعداد النهائية للمقاتلين الإيرانيين ليست ثابتة بسبب طبيعة الحدود المشتركة بين البلدين، وسهولة إرسال تعزيزات أو سحب مقاتلين حسب الحاجة، لكن في النهاية فإن عدد العسكريين الإيرانيين في العراق ليس هو المعيار لقوة إيران وتأثيرها على واقع توازن القوة هناك؛ لأن النفوذ الحقيقي لطهران يأتي من الأطراف (العراقية) المرتبطة بها مباشرة، والتي أصبح لها بعد سيطرة تنظيم داعش على الموصل حضور رسمي وغطاء قانوني.

من المرجح أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على استمرار الوجود العسكري الأمريكي والحضور المباشر في العراق بذرائع شتى منها: تدريب القوات الأمنية

العراقية لمنع ظهور تنظيمات إرهابية، وفي نفس الوقت لضمان عدم اعتماد العراق على دعم إيران في حالة حدوث هجمات إرهابية جديدة، وقد تم تكريس هذا التوجه من خلال الرسائل التي عكستها زيارة ترامب لقاعدة عين الأسد في الأنبار دون التنسيق أو لقاء القادة في بغداد وظهور قادة عسكريين يتجولون في أحد معالم بغداد ذات الصبغة الثقافية صباح يوم الجمعة الموافق٢٠١٨/١٢/٤,لكن هذا الوجود يواجه مخاطر تتمثل في الفصائل المسلحة الموالية لإيران، والتي أعلنت أكثر من مرة أنها لن تسمح بوجود قوات أمريكية في العراق من خلال التصريحات أو الشعارات المرفوعة في المظاهرات التي شهدها العراق أكثر من مرة.

إن اندلاع الحرب يعني اشتباك جبهة أمريكا وإسرائيل ومنظومة دول الخليج والدول الحليفة لها، مقابل جبهة إيران وحلفائها بالشرق الأوسط، ولن تقف بقية الدول مثل تركيا وروسيا وغيرهما بموقف المتفرج بل ستتدخل لحماية مصالحها وفرض إرادتها، ما يجعل الشرق الأوسط يشتعل بحرب واسعة النطاق ومتعددة الخنادق بما يحمله هذا الأمر من اثار خطيرة تهدد العراق وجودا وأمنا وسيادة

الخاتمة

من البديهيات المتعارف عليها بأن ميزان المصالح في العلاقات الدولية بين الدول المتناظرة نسبيا في القوة ومساحات التأثير يجعل من إمكانات الصدام المباشر المفتوح والجنوح إلى الحرب أمرا مستبعدا، ومن ثمَّ فإن لغة التفاهم والحوار ستغلب على لغة الصراع في العلاقات الأمريكية– الإيرانية خصوصا وأن مشوار المفاوضات للعودة إلى الاتفاق النووي الأمريكي– الإيراني، الذي بدأ خطواته الأولى رغم توقفه، ما هي إلا مسألة وقت حتى يتم التوصل إلى تفاهمات وتوافقات لحل الملفات العالقة في مناطق النزاعات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط وتوزيع مناطق النفوذ.

ورغم أن الاتفاق لن يكون الخيار الأمثل بالنسبة للعراق، ولا الحل الأمثل لأزماته المركبة التي نجمت عن تحوله إلى ساحة للصراع الأمريكي–الإيراني لكنه سيوفر حالة من المرونة في التعاطي مع الأزمات القائمة ويقلل إلى حد ما من التشنج في التعامل معها، كما أنه قد يعطي للعراق فرصة للتخلص بالحد الأدنى من هيمنة ونفوذ كل من

أمريكا وإيران على حد سواء، ناهيك عن الأطراف المرتبطة بهما المحلية والإقليمية والتي اعتاشت وتعتاش على هذا الصراع.

وعلى الأرجح فإن الاتفاق لن يعني بأي شكل من الأشكال تخلي كل من أمريكا أو إيران عن مصالحها ومناطق نفوذها في العراق بقدر ماهي عملية اتفاق على توزيع مناطق النفوذ فيه بما يشبه "سايكس بيكو جديد" يكون العراق محورها.

ولحين الوصول إلى توافق بين الطرفين على صانع القرار العراقي أن يتبنى خيار البقاء على الحياد في التعاطي والتعامل مع الفريقين للتمكن من الانفلات من قبضة الفريقين المتصارعين والخروج بأقل الخسائر الممكنة وتحقيق أقصى المنافع من هذا الصراع بدل أن يكون العراق ساحة ووقودا له.

إن فشل المفاوضات سيجر تبعات أمنية ثقيلة لأعلى منطقة الشرق الأوسط فحسب بل والعالم بأجمعه، خصوصا في ظل ظهور ملامح العودة إلى أجواء الحرب الباردة وسياسة التحالفات والاستقطابات، متمثلة بالمحور الروسي الصيني الإيراني ومن يدور حولهم من فواعل فرعيين من جهة، وبين المحور الأمريكي الأوربي والأطراف الفرعية المرتبطة به من جهة أخرى، وما نشهده من تبادل تهديدات باستخدام الأسلحة النووية من أطراف النزاع الروسي–الأوكراني، والتلويح باحتمالية حرب عالمية ثالثة، هو خير مصداق لهذه الافتراض.

الهوامش

(١) جاء في وثيقة الاتفاق بين الجانبين ما يأتي:

١. التزام إيران بوقف أي تقدم في قدرات التخصيب من خلال:

- عدم تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية من أي نوع.
- عدم تركيب أو استخدام أي من أجهزة الجيل التالي للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم.
- تعطيل نحو نصف أجهزة الطرد المركزي التي تم تركيبها في نتانز وثلاثة أرباع أجهزة الطرد في فوردو حتى لا يمكن استخدامها في تخصيب اليورانيوم.
- قصر انتاج أجهزة الطرد المركزي على الاجهزة الضرورية لابدال ما يلحق به الضرر من الالات حتى لا تتمكن ايران من استخدام فترة الأشهر الستة في تخزين كميات اضافية من أجهزة الطرد المركزي
- عدم انشاء أي منشآت إضافية للتخصيب.

٢. يجب ان تلتزم إيران بإجراءات لبناء الثقة من خلال:

- أن تقوم خلال الأشهر الستة المقبلة بعدم توسيع نشاطاتها في أراك ونتانز وفوردو.
- أن عملية التخصيب ستتواصل دون مستوى ٥ %
- كما ستتواصل عملية البحث والتنمية في البرنامج النووي الإيراني.
- خضوع المنشآت النووية الإيرانية للرقابة والتفتيش.
- التزام ايران بتحييد مخزونها من اليورانيوم المخصب بنحو ٢٠.%
- في المقابل تضمن الاطراف لإيران اعفاءً محدودا من العقوبات المفروضة عليها تتمثل بـ:
  - ✓ ايقاف الحظر على النفط الإيراني.
  - ✓ ابقاء مستوى تصدير النفط على مستواه الحالي.
  - ✓ الافراج عن الإيرادات النفطية الايرانية، اذ إن حوالي ١٠٠ مليار دولار من عائدات النفط الإيراني مجمدة حاليا في حسابات مصرفية حول العالم وفقا لمسؤول أميركي رفيع المستوى.
  - ✓ رفع الحظر عن البتروكيماويات وصناعة السيارات بشكل كامل.
  - ✓ رفع الحظر عن الذهب والمعادن الثمينة والتأمين والنقل والنفط بشكل كامل مما يعني حصول ايران على فرصة لنيل عوائد بمليارات الدولارات نتيجة السماح لها بتصدير كميات

محددة من النفط والبتروكيماويات بقيمة ٢ .٤ مليار دولار، والتعامل بالذهب والمعادن الثمينة، بمبلغ يصل إلى ٥ .١ مليار دولار.

- ✓ الاعتراف بحق تخصيب اليورانيوم والحفاظ على البنية التحتية للبرنامج النووي الإيراني بشكل كامل. كما ستستمر النشاطات في منشآت فوردو ونتانز كما في السابق (الجزيرة نت، د.ت-ب).

(٢) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أنشأت فرنسا بمعية شريكيها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث آلية "إنستكس" (أداة دعم التبادل التجاري) وهي آلية خاصة لتيسير المعاملات التجارية الشرعية بين الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية وإيران،. وتعمل آلية "إنستكس" وفق المعايير الدولية الشديدة الصرامة في ما يتعلّق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتراعي التدابير التقييدية التي يفرضها كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

CNN. (د.ت). الجمهوريون ينتقدون اتفاق جنيف الخاص بالنووي الإيراني *.CNN:Republicans criticize Geneva agreement on Iran nuclear*
https://www.youm7.com/story/2013/11/24

France 24. (د.ت). ترامب يعلن انسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني ويعيد العمل بالعقوبات على طهران *Trump announces his country's withdrawal from the Iran nuclear deal and reinstates sanctions on Tehran*. تاريخ الزيارة في ٨ أيار، ٢٠١٨،
https://www.france24.com/ar/20180508

MD EAST News. (د.ت). بوريل يعلن وقف محادثات فيينا النووية "بسبب عوامل خارجية *Borrell announces suspension of Vienna nuclear talks "due to external factors*. تاريخ الزيارة في ١١ آذار، ٢٠٢٢،
https://mdeast.news/ar/2022/03/11

RT. (د.ت). الريال الإيراني يقفز والذهب يتراجع بعد الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي*Iranian rial jumps, gold falls after Iran nuclear program deal*. تاريخ الزيارة ي ٢٥ تشرين الثاني، ٢٠١٣،
https://arabic.rt.com/news/634931

آلحائي، ر. (د.ت). إيران وروسيا تربطان أنظمة الاتصال لبنوكهما.. فهل تتجاوزان الرقابة الأميركية؟ *Iran and Russia connect their banks' communication systems. Will they bypass U.S. censorship?* الجزيرة. تاريخ الزيارة في ٣ شباط، ٢٠٢٣،
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/2/3/

أخبار الساعة. (٢٠١٣). هل تلتزم إيران ببنود الاتفاق النووي الذي ؤ التوصل إليه مع مجموعة (٥+١)؟ **Is Iran committed to the terms of the nuclear agreement reached with the P5+1**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠(٥٢٦٠).
https://www.ecssr.ae/wp-content/uploads/2019/07/Akh_No.5260-2013-11-27.pdf

الأمم المتحدة. (٢٠١٥). المسألة النووية الإيرانية ٢٢٣١ (٢٠١٥) *Iranian nuclear question 2231 (2015)*. الأمم المتحدة، مجلس الأمن.
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/2231/background

الأنباء. (د.ت). السعودية: الاتفاق النووي مع إيران خطوة للأمام نحو حل شامل «إذا توافر حسن النوايا *Saudi Arabia: The nuclear deal with Iran is a step forward towards a comprehensive solution "if there are good intentions*. تاريخ الزيارة في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٣،
https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/425594/26-112013

الأيام. (د.ت). ظريف : اتفاق جنيف سيحافظ على برنامج ايران النووي ويضعف العقوبات *Zarif: Geneva agreement will preserve Iran's nuclear program and weaken sanctions*. تاريخ الزيارة في ٢٥ تشرين الثاني، ٢٠١٣،
https://www.alayam.com/online/international/85843/News.html

الجزيرة نت. (د.ت-أ). مخزون اليورانيوم المخصب يتجاوز بـ١٨ مرة حد الاتفاق.. هل أصبحت إيران قادرة على تصنيع القنبلة النووية؟ *The stockpile of enriched uranium exceeds 18 times the agreement limit. Is Iran now capable of building a nuclear bomb?* تاريخ الزيارة في ١ حزيران، ٢٠٢٢،
https://www.aljazeera.net/politics/2022/6/1/

الجزيرة نت. (د.ت-ب). أهم بنود الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+١ *The most important provisions of the nuclear agreement between Iran and the P5+1*. تاريخ الزيارة في ١٠ شباط، ٢٠٢١،
https://www.aljazeera.net/politics/2021/2/10/

الحرة ترجمات. (د.ت). أولى الشحنات.. طائرات إيرانية بدون طيار تصل روسيا *First shipments. Iranian drones Arrive in Russia*. تاريخ الزيارة في ٣٠ آب، ٢٠٢٢،
https://www.alhurra.com/ukrainewar/2022/08/30/

الدبلوماسية الفرنسية. (٢٠٢٢). المسألة النووية الإيرانية *Iranian Nuclear Issue*.
https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/securite-desarmement-et-non-proliferation/crises-et-conflits/la-question-nucleaire-iranienne/

العربية. (د.ت). واشنطن تفرض عقوبات على ١٢ من منتجي المعادن في إيران *Washington imposes sanctions on 12 Iranian metal producers*. تاريخ الزيارة في ٥ كانون الثاني، ٢٠٢١،
https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2021/01/05

العكلة، و. ا. (د.ت). احياء الاتفاق حول برنامج ايران النووي..الفرص والمحددات *Reviving the agreement on Iran's nuclear program. Opportunities and*

determinants. مركز الأمة للدراسات والتطوير، دراسات سياسية.
https://alummacenter.com/?p=3341

العليمي، س. (د.ت). حدود التقارب الأمريكي- الإيراني بعد الاتفاق الإطارية *The Limits of The American-Iranian Rapprochement After The Framework Agreement*.
www.rcssmideast.org/.../

المال. (د.ت). مسؤول إيراني سابق: واشنطن أفرجت عن أرصدة إيرانية بـ٨ مليارات دولار *Former Iranian official: Washington released Iranian assets worth $ 8 billion*.
https://arabic.rt.com/news/634931-

المختار، ع. (د.ت). العربي الجديد يكشف خارطة القوات الأجنبية في العراق *The New Arab reveals the Map of Foreign Forces in Iraq*. العربي الجديد.
https://www.alaraby.co.uk/

النعيمي، لقمان. ع. (٢٠٢٠). موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على العالقات التركية-الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠١٩ *Turkey's Attitude on Iran's nuclear program And its implications for Turkish-American relations 2002-2019*، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ٢١:
https://www.iasj.net/iasj/article/188225

جلود، م. خ. ا. (٢٠١١). موقف الولايات المتحدة الامريكية من البرنامج النووي الايراني ٢٠٠٢-٢٠١٠ *U.S.A. Attitude From Nuclear program of Iran 2002-2010*. مجلة دراسات اقليمية، ٨(٢٤).
https://regs.mosuljournals.com/article_6464.html

كايل، ش. (٢٠٠٧). حظر الاسلحة النووية والحد من انتشارها ،التسليح ونزع السلاح والامن الدولي *Prohibition and Limitation of Nuclear Weapons, Armaments, Disarmament and International Security*. الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية.

مكي، ل. (د.ت). العراق وحدود التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران *Iraq and the Limits of Escalation between the United States and Iran*. الجزيرة. تاريخ الزيارة في ٢٢ أيار، ٢٠٢٣،
https://studies.aljazeera.net/en/node/4308

هلال، ع. ا. (د.ت). بايدن ومستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية *Biden and the Future of U.S.-Iran Relations*. تاريخ الزيارة في ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٢١،
https://al-ain.com/article/biden-and-the-future-of-us-iranian-relations

وكالة رويتر. (د.ت). إبرام الاتفاق النووي الإيراني وأوباما يشيد بخطوة نحو عالم اكثر تفاؤلا *Iran nuclear deal concluded, Obama hails step towards a more optimistic world*. تاريخ الزيارة في ١٤ تموز، ٢٠١٥،
https://www.reuters.com/article/oegtp-nuke-conference-mn4-idARAKCN0PO0FL20150714 .

المصادر الأجنبية:

Myre، G. (n.d). *Under Trump, U.S. Troops In War Zones Are On The Rise*. npr. Visit in 1, December, 2017,
https://www.npr.org/sections/parallels/2017/12/01/566798632/under-trump-u-s-troops-in-war-zones-are-on-the-rise.
Nejad, Ali. F. (2016). German–Iranian Relations after the Nuclear Deal: Geopolitical and Economic Dimensions. *Insight Turkey.* 18 (1).
https://www.insightturkey.com/file/115/germaniranian-relations-after-the-nuclear-deal-geopolitical-and-economic-dimensions-winter-2016-vol18-no1
Rezaei, Farhad. (2018). Iran's Nuclear Agreement: The Three Specific Clusters of Concerns. *Insight Turkey.* 20 (2).
https://www.insightturkey.com/file/908/farhad-rezaei